

السوق الصينية ملاذ الشركات الأوروبية ما بعد الوباء

موقع بكين في سلاسل التوريد العالمية يعزز جاذبيتها الاستثمارية



تعترم الشركات الأوروبية التوجه نحو السوق الصينية ما بعد جائحة كورونا كملاذ آمن، وفق ما تؤكد تصريحات العديد من رجال الأعمال وأصحاب الاستثمارات، نظرا لما أبداه مناسخ الأعمال من صمود ومرونة أمام تداعيات الوباء فضلا على دور بكين الأساسي في سلاسل التوريد العالمية ما عزز ثقة المستثمرين.

بكين - أكد رجال أعمال أوروبيون تزايد ثقتهم في الوجهة الصينية للاستثمار ما بعد الوباء، حيث اكتسبت بكين ثقة عالية بفضل متانة اقتصادها أمام الغابروس والسرعة المحيطة في السيطرة على المرض. ونقلت وكالة الأنباء الصينية شينخوا عن بعض رجال الأعمال تعبيرهم عن تزايد ثقتهم في الصين كوجهة استثمارية. وبالنسبة لرجال الأعمال ستيفان دويتشكي، البالغ من العمر 52 عاما، حمل القطار الذي توجه إلى الصين في 20 أغسطس من فيينا وعلى متنه 41 حاوية من منتجات شركة لينزينغ غروب، حمل أيضا ثقته بالسوق الصيني.

وقالت لينزينغ غروب، وهي شركة منتجة للألياف مقرها النمسا، في بيان صحفي، للمرة الأولى في تاريخ النمسا، ترسل شركة محلية بضائع منتجة بنسبة 100 في المئة في النمسا مباشرة إلى الصين بالقطار.

وقال دويتشكي الرئيس التنفيذي للشركة "يمكننا الآن من خلال مسار النقل الجديد لتلبية الطلب الكبير من زبائننا على الألياف المنتجة بشكل مستدام وبسرعة أكبر، إذ تصل الألياف المطلوبة بشكل عاجل إلى زبائننا في الصين في زمن أسرع مرتين من الشحن البحري بفضل النقل بالقطار". ووفقا للشركة نقل البضائع النمساوية ريل كارغو أوستريا، بلغت قيمة المنتجات التي نقلها القطار، وخاصة الألياف ولباب المنسوجات، 1.8 مليون يورو. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد القطارات التي تعمل على مسار الشحن بالسكك الحديدية بين الصين والنمسا 900 قطار هذا العام.

وتعد الصين أول اقتصاد رئيسي يستأنف النمو منذ تفشي جائحة كوفيد -19. ولا تزال الشركات الأوروبية تعتبر الصين سوقا مهما ولاعبا لا غنى عنه في سلاسل التوريد العالمية، ولديها

الاستعداد للاستفادة من الإمكانات الجديدة في حقبة ما بعد الوباء. وتعتبر خدمات الشحن بين الصين وأوروبا، من بين أشياء أخرى، مقياسا للتبادلات الاقتصادية عبر القارتين. وقد أظهرت بيانات نشرتها مجموعة السكك الحديدية الصينية الحكومية في أغسطس ارتفاع عدد القطارات العاملة على طرق الشحن بنسبة 68 في المئة في يوليو مقارنة بالعام السابق، بعد معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في الأشهر الثلاثة السابقة.

وقال دويتشكي "الصين بالنسبة لنا أهم دولة في العالم من حيث المبيعات. سنستمر في الاستثمار في الصين، وستستمر في جلب المنتجات من هنا إلى الصين". ونظرا لأهمية السوق الصينية على المدى الطويل، قامت العديد من الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات أيضا مؤخرا بحركات استثمارية، في وقت جعلت الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الشركات عموما أكثر حذرا بشأن اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفي مايو الماضي، قالت شركة صناعة السيارات الألمانية فولكسفاغن إنها ستستثمر حوالي 2.1 مليار يورو (2.49 مليار دولار) في النقل الكهربائي في الصين، منها مليار يورو (1.18 مليار دولار) لزيادة حصتها في مشروع النقل الإلكتروني المشترك مع شركة جاك المثة والاستحواذ على حصة تبلغ 50 في المئة في الشركة الأم لجاك شركة جاج. وفي يوليو، أعلنت شركة دانون الفرنسية العملاقة للأغذية عن استثمار 100 مليون يورو (118.3 مليون دولار) لتعزيز أعمال التغذية المتخصصة في الصين، بما في ذلك افتتاح مركز أبحاث في شنغهاي واكتساب القدرات المحلية للابن الأطفال.

وقال لي جيان، النائب البارز لرئيس شركة دانون غريتر تشاينا، "إن جائحة كوفيد -19 لم تمنع الحكومة الصينية من الترويج لجولة جديدة من الانفتاح رفيع المستوى"، مستشهدا بتنفيذ قانون الاستثمار الأجنبي في البلاد ومشروع ريادة في مناطق التجارة الحرة ومناطق التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.

لاعب أساسي في التجارة العالمية

التباعدات الفورية للتباطؤ الاقتصادي الحاد على الشركات والعمالة. وأكد فرانزكي ثقته بقدره ألمانيا والصين على العمل معا في المستقبل بشكل أوفق في العديد من المجالات، مثل الصحة الرقمية والتعليم الإلكتروني والتخفيف في المستقبل وتخزين الطاقة ومشروع المدن الذكية.

وسبق أن قال رودولف مينش، كبير الاقتصاديين في اتحاد الأعمال الوطني السويسري إيكونوميستس، إن "السوق الصينية باتت محركا مهما للنمو بفضل حجمها وتوسعها المستمر". ويرأيه، فإن أهم جزء في السياسة الاقتصادية الصينية اليوم هو التزام الحكومة بتوسيع أبوابها على العالم على الرغم من الصعوبات الناجمة عن أزمة فايروس كورونا المستجد.

68 في المئة نسبة ارتفاع القطار الصينية على طرق الشحن في يوليو بمقارنة سنوية

أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في صمود ومرونة الشركة خلال أزمة كوفيد -19. وفي البر الرئيسي الصيني، نمت مبيعات الشركة بنسبة 17.5 في المئة في الفترة من يناير إلى يونيو هذا العام. وفي سياق تعليق جان بول أغون الرئيس التنفيذي لشركة لوريال على النتائج المالية، قال إن "الوضع في الصين يتحسن كل يوم من بعد تفشي كوفيد -19. ينتعش الاستهلاك، على وجه الخصوص، بسرعة كبيرة وبقوة، حيث نمت تطلعات المستهلكين للحصول على منتجات وخدمات وممارسات أكثر جودة وأمانا خلال إغلاق كوفيد -19".

وقال ستيفان فرانزكي، الرئيس التنفيذي لشركة برلين باتنر للأعمال والتكنولوجيا إن "الأرقام الاقتصادية

وبالنسبة لمنتج الشاحنات الألمانية شركة كيون، فقد شهد شهر أغسطس الماضي حفل وضع حجر أساس مصنعها الجديد في مقاطعة شانغونغ بشرقي الصين. وجذب المشروع، الذي كشف النقاب عنه لأول مرة في مارس، استثمارات بقيمة 100 مليون يورو (118.3 مليون دولار) ومن المتوقع أن يخلق أكثر من 800 وظيفة جديدة بحلول عام 2025.

وقال جوردون ريسك، الرئيس التنفيذي لمجموعة "كيون غروب آي جي" إن "الصين تعافت سريعا من أزمة فايروس كورونا الجديد، وبعثت بها واحدة من أسرع الأسواق نموا في جميع أنحاء العالم، فإنها تلعب دورا رئيسيا في إستراتيجيتنا". واعتبر عملاق مستحضرات التجميل الفرنسي لوريال السوق الصينية

تباطؤ نمو الوظائف الأميركية يلقي بظلال قاتمة على الاقتصاد العالمي

النسق السلبي لمؤشر التوظيف ومخاوف الانتخابات يغذيان عدم استقرار أسواق المال

المخزونات النفطية لبعض الوقت. وأضافت أف.جي.أي أن شركات التكرير ما زالت تواجه ضغوطا لإبقاء معدلات التشغيل منخفضة. وتعافى النفط من أبريل، حين هبط برنت لأدنى مستوى في 21 عاما عند أقل من 16 دولارا للبرميل وسجل الخام الأميركي لفترة وجيزة قيمة سلبية.

لكن خفضا قياسيا للإمدادات منذ مايو تنفذ منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء المجموعة المعروفة باسم أوبك+، يقدم الدعم للأسعار.

وبدأت أوبك في أغسطس تخفيف التخفيضات، ورفعت الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا وفقا لمسح أجرته رويترز. وسبق وحذر رؤساء شركات وولمارت وفيسبوك ومايكروسوفت والغابيت وستاربكس وغيرها من تأثيرات كارثية على الاقتصاد والتوظيف في حال تم حجب جولة جديدة من المساعدات الفيدرالية عن الشركات التي تواجه متاعب بسبب إجراءات الإغلاق.

وارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة بنسبة 0.3 نقطة مئوية إلى 61.7 في المئة في أغسطس، لكنه يقل 1.7 نقطة مئوية عن مستواه في فبراير. وأظهرت البيانات ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعملون عادة بدوام كامل بمقدار 2.8 مليون إلى 122.4 مليون شخص. وانخفض عدد الأشخاص العاملين بدوام جزئي لأسباب اقتصادية، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، بمقدار 871 ألفا إلى 7.6 مليون شخص في أغسطس.

وتعد الولايات المتحدة البلد الأكثر تضررا في العالم بتسجيلها 186 ألف و806 وفيات من بين 6 ملايين و151 ألفا و101 إصابة تعافى منها نحو مليونين وربع المليون وفق آخر إحصائية لجامعة جونز هوبكنز عند الساعة 8:00 ت.غ الجمعة. وشهدت أسواق المال الجمعة هدوءا حذرا في التعاملات المبكرة، قبل إعلان نتائج بيانات الوظائف الأميركية، والتي أكدت تواصل النسق السلبي لقطاع التوظيف رغم التحسن الطفيف ما يغذي مواصلة تذبذب أكبر اقتصاد في العالم. واستقرت أسواق السلع مع ميل لارتفاع محدود في أسعار النفط والذهب، كبح مكاسبهما ارتفاع طفيف أيضا للدولار، بتواز نادر بين السلع

استئناف النشاط الاقتصادي في أغسطس، وزيادة في توظيف الحكومة، والتوظيف المؤقت، إضافة إلى مكاسب وظيفية ملحوظة في قطاعات، تجارة التجزئة، والخدمات المهنية والتجارية، والترفيه والضيافة، والخدمات الصحية. ووفقا للبيانات فقد انخفض عدد الأشخاص الذين تم تسريحهم مؤقتا بمقدار 3.1 مليون شخص في أغسطس إلى 6.2 مليون، بانخفاض كبير عن أعلى مستوى في السلسلة بلغ 18.1 مليون في أبريل.

اللقى تباطؤ نمو الوظائف الأميركية بظلال قاتمة على الاقتصاد العالمي، حيث سددت البيانات الحديثة أمال انتعاش الأسواق نظرا لأن مؤشر الوظائف لأكثر اقتصاد في العالم وأصل تسجيل نتائج سلبية ما عمق تدهور بقية القطاعات الاقتصادية.

واشنطن - أظهرت بيانات رسمية الجمعة، استمرار تباطؤ نمو الوظائف الأميركية في أغسطس الماضي للشهر الثاني على التوالي، مع ارتفاع وتيرة أعداد الإصابات بفايروس كورونا في الولايات المتحدة.

وقال مكتب إحصاءات العمل إن إجمالي العمالة غير الزراعية ارتفع بمقدار 1.4 مليون في أغسطس، مقابل ارتفاع بنحو 1.8 مليون وظيفة في يوليو و4.8 مليون وظيفة في يونيو. وبالزيادة الجديدة في عدد الوظائف، قال مكتب إحصاءات العمل إن معدل البطالة انخفض بمقدار 1.8 نقطة مئوية إلى 8.4 في المئة في أغسطس من 10.2 في المئة في يوليو، ليرتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 2.8 مليون إلى 13.6 مليون.

وبلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة زروته عند 14.7 في المئة في أبريل، في ظل قيود شملت أكبر اقتصاد في العالم إبان الموجة الأولى من تفشي الجائحة. وتتطابق الزيادة في عدد الوظائف بالولايات المتحدة خلال



ويعتقد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة سيكون أبطأ مما كان متوقفا في ظل قيود الإغلاق. وقال بنك أوف أميركا إن صناديق السندات سجلت نزوح تدفقات بقيمة 22 مليار دولار بينما استقطبت السندات المصنفة عند درجة جديرة بالاستثمار 16.6 مليار دولار وهي ثالث أعلى تدفقات على الإطلاق لها. وغذى ذلك مشتريات أصول للبنوك المركزية التي تبلغ 1.4 مليار في الساعة منذ مارس، حيث تسببت جائحة فايروس كورونا في اضطراب الأسواق المالية. ويقول محللون لدى أف.جي.أي إن ارتفاع الإصابات بفايروس كورونا عالميا وتجدد فرض إجراءات العزل العام سيبددان الأمل في السحب من



تذبذب نشاط الوظائف